المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى الواحد الديان، خلق الإنسان، علمه البيان، وميزه على سائر مخلوقاته بالعقل واللسان، وأضاء قلبه لفهم بيان القرآن، والصلاة والسلام على حبيب الرحمن النبي الهاشمي العدنان محمد(ﷺ) .

وبعد ...

فقد نزل **القرآن الكريم** على قلب النبي المصطفى(ﷺ) بأفصح ما تسمو إليه لغة العرب في خصائصها العجيبة الباهرة. تلك الخصائص التي لا يستطيع كشفها أو الوقوف على أسرار أغوارها إلا كل متذوق حذق عالم بها علم الفهم والبصيرة.

فكان طبيعيا أن يكون القرآن الكريم وهو المعجز في لفظه ومنهجه أملك بهذه الخصائص، وأن يكون بتأليفه ونظمه أظهر الوجوه التي نزل عليها فصاحةً وبيانًا، وأن يكون – كذلك – متعدد المناحي بحيث يكافئ تعدده الفروع اللسانية التي سبقت بها فطرة اللغة في العرب، حتى يستطيع كل عربي أن يقع بأحرفه وكلماته ولهجة قومه على مرامي هذا التأليف.

إن القارئ المتأمل...حين يقرأ في **لغة القرآن الكريم** يستطيع أن يدرك أن تركيب جملها وطريقة سبكها وحبكها هو الذي يمنح كلماتها حظها من الحياة، كما أنه يدرك أن الجملة جزء من نظم خاضع لقواعدها، بل هي نواة فيه؛ إذ إنها كما يقول الدكتور علي أبو المكارم: هي الإطار الذي يحتوي ما عداه من الوحدات، والمحور الذي تدور حوله سائر العناصر، والبنية التي ينعكس عليها معظم المؤثرات[1]؛ ولأنها من أهم وحدات المعنى، بل أهم من الكلمة نفسها؛ إذ لا يوجد معنى منفصل للكلمة وإنما معناها في الجملة التي ترد فيها، فإذا قلت: إن كلمة أو

---

(1) د. علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي: ٢/ ١٢. القاهرة، دار الوفاء للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

عبارة تحمل معنى فهذا يعني أن ثمة جملا تقع فيها الكلمة أو العبارة[١].

كما أنه من الملاحظ – أيضًا – أن تركيب لغة القرآن الكريم يعتمد في نظمه وتأليفه على الجملة اسمية كانت أو فعلية مع ما يصطحبها من ألفاظ ، أو على حد ما اصطلح عليه البحث مقيدات أو قيود متمكنة في مواضعها، صورة لمعانيها، يستوي في ذلك ما إذا كانت هذه المقيدات سوابق تتصدر بها الجملة، أو تأتي متخللة في ثناياها، أو تردف لواحق بها.

وهذا **الكتاب (الجملة المقيدة في لغة القرآن الكريم)** يوضح ما ذهبت إليه مقدمته؛ حيث محاولته الوقوف على مفهوم الجملة مقيدة بمقيدات أو قيود يراها البحث في مواضعها قيدًا لفهم المعنى وتربية متممة للفائدة .

وانطلاقا مما تقدم أقول: إذا كانت المعجزة القرآنية صورتها النظم، وأن الجملة بقيدها أو قيودها نواة فيه فثمة تساؤلات يراد الإجابة عليها، مؤداها: ما الجملة وما أسس تحديدها؟ وهل الجملة بركنيها الأساسين مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل تقوم بأداء وظيفتها...؟! فإذا كانت الإجابة عن هذا تحتاج إلى شيء من التوضيح يسأل البحث ما الإطلاق وما التقييد؟ وما المقيدات أو القيود التي تقيد بها الجملة اسمية أو فعلية؟ وإذا عرف بيان حدودها ورسومها يتساءل البحث ما دورها في مواضعها من الجملة؟

كل هذه التساؤلات أثارت الاهتمام، واسترعت النظر، ودفعت لدراسة هذا الموضوع، فضلا عن ذلك كله أنه يتصل بكتاب الله تعالى المحفوظ بقوله سبحانه: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}**[٢].

أما عن **المحتوى العام** لهذا الموضوع فقد جاء متضمنا خمسة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، تردفها خاتمة وفهارس.

فالمقدمة وهي ما نحن بصددها قد بينت فيها أهمية موضوع البحث والخطة العلمية لإنجازه.

---

(1) راجع: الدكتور: أحمد مختار عمر – رحمه الله تعالى – علم الدلالة: ٣٠. القاهرة. عالم الكتاب. الطبعة الثالثة ١٩٩١م

(2) الآية: ٩ من سورة الحجر.

وتناولت في **التمهيد** بإيجاز – **أولاً** – مفهوم الجملة وأسس تحديدها وبيان أقسامها عند نحاتنا العرب وكذا في الدرس اللغوي الحديث، موضحا إثر ذلك المفهوم الذي ارتضاه البحث للجملة، والذي عني بأن تكون في مجملها وحدة لغوية تعتمد في تكوينها – أساسًا – على عنصري الإسناد مع ما يصطحب هذا الإسناد من مقيدات قد تتصدر بها الجملة، أو تأتي متخللة في ثناياها، أو ردفًا بعد تمام ركنيها الأساسين.. ثم تناولت – **ثانيًا** – مفهوم الإطلاق والتقييد موضحًا موقعه من الدراسات النحوية وغيرها، مبينا بعد ذلك المقيدات التي تقيد بها الجملة اسمية وفعلية مبرزا إبان ذلك أغراضها ومواضع تقييدها.. ثم تناولت – **ثالثًا** – مفهوم البحث للجملة في لغة القرآن الكريم.

أما **الفصول الخمسة** فقد جاء أولها متناولاً التقييد بالنواسخ والثاني التقييد بالنفي، والثالث التقييد بالمفاعيل وما يلحق بها، والرابع التقييد بالتوابع، والخامس التقييد بالشرط وكان كل فصل من هذه الفصول الخمسة يخضع في حجمه لطبيعة مباحثه والقضايا المناقشة فيه.

ثم جاءت **الخاتمة** خالصة لبعض النتائج التي انتهى إليها **الكتاب**.

ومنهج **الكتاب** وترتيبه في هذا الموضوع يقوم – أساسًا شأنه شأن أي دراسة تحكم الذوق – على عنصرين يكمل كل منهما الآخر **التحليل والدلالة**.

أما **التحليل** فأعني به: تحليل الجملة في لغة القرآن الكريم مقيدة مع بيان مدى علاقتها بما تقيد به من مقيدات، موضحا إبان ذلك الآثار التركيبية والظواهر النحوية التي قد تنشأ جراء هذا التقييد.

وأقصد بالعنصر **الدلالي**: ما تؤديه مجموعة المقيدات المرصودة من معان ودلالات، كل حسب موضعه من الجملة، مبرزًا أثناء ذلك – إلى حد ما – مدى علاقة القيد بالسياق أو المقام المدروس فيه.

هذا، وإنني إذ أقدم هذا **الكتاب** بين يدي القارئ لا أدعي لنفسي أنني قد ذكرت كل شيء يتعلق بالقضية المعالجة، أو أنني قد أحطت علما بكل جوانبها فتلك دعوى العجزة التي لا تتفق مع العلم... كما أنني لا أدعي -كما يقال- إن

هذا الكتاب من ألفه إلى يائه جديد...؛ لأني لم أسبق إليه ولم أجد كتابا عالج هذا الموضوع كما عالجته وذلك؛ لأنه – لا ريب – كان صدي لبحوث علمية سلفت، ودراسات منهجية قد قدمت.ولكن لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحني رأسي إجلالا وتعظيما لربي فلولا إلهامه – تعالى – وتوفيقه ما خطوت خطوة واحدة فيه، ولولاه – سبحانه – ما كان ليخرج إلى حيز الوجود متشعبا في قضاياه، متنوعا في مواضيعه، متعددا في أدواته.

وأخيرًا أقول: حسبي أنني أخلصت النية وبذلت الجهد. والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه عز وجل، فهو حسبي...وهو نعم الوكيل.

وكتبه

أحمد عزت يونس

الثلاثاء ١٠من جمادى الأولى ١٤٣٥هـ

obeikandl.com

تمهيد

أولاً- الجملة مفهومها وأسس تقسيمها

١- الجملة عند النحاة القدامى مفهومها وأقسامها:

(مفهوم الجملة)

تباين نحاتنا العرب واختلفوا فريقين حول مدلول مصطلح الجملة ومفهومه. أما الأول منهما فقد عده مساويا لمصطلح الكلام وهو نفسه المدلول المستخدم في البحث اللغوي الحديث. ومن هذا الفريق ابن جني، حيث قال: أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل..[١].

بينما رأى الفريق الآخر أن ثمة فرقا بين المصطلحين وذلك؛ لأن مفهوم الجملة عنده أعم من الكلام، فالكلام يشترط فيه الإسناد، وأن يكون مفيدا فائدة يحسن السكوت عليها. أما الجملة وإن تضمنت إسنادا فإنه لا يشترط فيه الإفادة فقد يؤدي معنى تاما وقد لا يؤديه. ومن هذا الفريق ابن هشام، حيث قال: الجملة أعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس[٢] ويوضح ذلك بأن كلا من جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة ليس مفيدًا وكذا ليس بجملة[٣].

وقد ذكر الدكتور محمد حماسة أنه بحث في كتاب سيبويه عن كلمة جملة سواء أكان هذا البحث بالمعنى اللغوي أم بالمعنى الاصطلاحي إلا أنه لم يهتد إليها، مما جعله يقول: وهذا ما يدعوني إلى القول بأنها لم ترد في هذا الكتاب[٤].

---

(1) ابن جني، الخصائص: ١/ ٣١ ت عبد الحكيم محمد. القاهرة. المكتبة التوفيقية.

(2) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٧ ت د. أحمد عبد الدايم. القاهرة. مكتبة الزهراء ١٩٩٥م.

(3) انظر: المغني لابن هشام: ٢/ ٤٣١ ت محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت. المكتبة العصرية ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(4) د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية: ١٨، القاهرة. مكتبة الشروق، ط الأولى ١٩٩٦م.

ولعل أول من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد هو المبرد. قال الدكتور علي أبو المكارم: ولا نكاد نجد من يستخدم مصطلح (الجملة) أو (الجمل) في القضايا النحوية قبل محمد بن يزيد المبرد... [١].

والحقيقة وإن لم يذكر لفظ الجملة في كتاب سيبويه فإنه قد استخدم مصطلح الكلام وعني به ما يدل عليه مصطلح جملة في الدراسات اللغوية الحديثة، فقد ذكر الكلام»بمعان مختلفة، فقد استخدمه بمعنى الحديث، وبمعنى النثر، وكذلك استخدمه بمعنى اللغة، واستخدمه أيضًا بمعنى الجملة[٢].

قال ابن جني عن تمثيل سيبويه للكلام: نحو: قلت (زيد منطلق) ألا ترى أنه يحسن أن نقول: (زيد منطلق) فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلاً بمعناه[٣].

ويلاحظ أن ما استنبطه ابن جني لمفهوم الكلام عند سيبويه بأنه: ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه، مستقلاً بمعناه هو نفسه الذي ذكره النحاة بعد لمفهوم الكلام، بل إن بعضهم جعله تعريفًا للكلام والجملة معًا ومن ثم كانت التسوية بينهما في المفهوم.

والملاحظ من التعريفات التي قدمها نحاتنا للجملة أو الكلام أنه يراعى فيها اعتباران، هما: الشكل والإفادة أما الشكل فيتمثل في أنه لابد من إسناد بين كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين..، أو في فعل واسم.. ويسمى الجملة[٤] أما الاعتبار الثاني: وهو (الإفادة) فإنه لابد للتركيب من معنى مفيد قال ابن هشام: والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه[٥].

---

(1) د. علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي: ٢/ ١٤.
(2) انظر: د. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ١٧، بيروت – دار النهضة ١٩٨٨م.
(3) ابن جني، الخصائص: ١/ ٣٢ وما بعدها.
(4) ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ١٨، القاهرة. مكتبة المتنبي. بدون.
(5) ابن هشام، أوضح المسالك: ١/ ٣٣ مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ – بيروت. دار الفكر ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(أقسام الجملة)

تقسيم الجملة بحسب ما تتصدر به

تنقسم الجملة عند نحاتنا العرب، بحسب ما تتصدر به إلى أنواع. فبعضهم قسمها إلى فعلية واسمية وشرطية وظرفية، ومن هؤلاء الزمخشري حيث قال: والجملة على أربعة أضرب، فعلية.. واسمية.. وشرطية.. وظرفية[١]وقد رد ابن يعيش هذا التقسيم إلى اثنين (اسمية وفعلية) حيث قال: واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية واسمية وشرطية وظرفية.. وهذه قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: اسمية وفعلية[٢].

وقسم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أنواع: اسمية، وفعلية وظرفية حيث قال في المغني بعد تعقيبه على تقسيم الزمخشري: انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية، فالاسمية هي التي صدرها اسم..، والفعلية هي التي صدرها فعل..، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور.. [٣]. وحذا السيوطي حذو ابن هشام؛ حيث رد الشرطية إلى الجملة الفعلية، وبهذا فهي عنده: اسمية وفعلية وظرفية[٤].

والمعتبر في تقسيم الجملة عند النحاة ما تبدأ به من كلمات؛ لأن الكلم عندهم: اسم وفعل وحرف ومن ثم فالجملة عندهم إما اسمية أو فعلية أو ظرفية إن بدأت بظرف أو مجرور، هذا وعند فريق آخر كما ذهب ابن يعيش تنقسم إلى اسمية وفعلية فقط، أما الظرفية فمردها إلى الجملة الاسمية أو الفعلية، وذلك على حسب التقدير.

تقسيم الجملة بحسب البساطة والتركيب

ومن حيث بساطة الجملة وتركيبها قسم النحاة الجملة إلى (صغرى وكبرى)

---

(1) الأردبيلي، شرح الأنموذج: ٣٠ تحقيق د. حسني عبد الجليل. القاهرة. مكتبة الآداب. بدون.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٨٨.
(3) ابن هشام، المغني: ٢/ ٤٣٣.
(4) السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٥٧ تحقيق د. عبد الحميد هنداوي. القاهرة. المكتبة التوفيقية. بدون.

وهو ما عبر عنه اللغويون في البحث اللغوي الحديث بالجملة البسيطة والجملة المركبة قال ابن هشام في المغني: انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، فالكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين، وقد تكون.. صغرى وكبرى[١].

تقسيم الجملة بحسب إمكانية الموقع الإعرابي

وقسم النحاة الجملة من منطلق الاحتمالات الموقعية إلى قسمين: جمل لا محل لها من الإعراب، وهي التي لا تصلح أن تحل محل المفرد، وهي سبع: الابتدائية، والمعترضة، والتفسيرية، والمجاب بها القسم، والواقعة جوابًا لشرط غير جازم، والواقعة صلة، والتابعة لما لا محل له[٢].

وجمل لها محل من الإعراب، وهي الجمل التي تقع موقع المفرد، وهي: الجملة الواقعة خبرًا، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والجملة المضاف إليها، والواقعة جوابًا لشرط جازم والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل[٣].

وقد نبه ابن هشام على أنها تسع، حيث ألحق بهذه الجمل السبع: الجملة المستثناة والجملة المسند إليها[٤].

تقسيم الجملة بحسب الدلالة

وتنقسم الجملة عند النحاة من حيث الدلالة إلى جملة خبرية وطلبية وإنشائية، لذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام: (خبر وطلب وإنشاء) وضابط ذلك عندهم أنه أي الكلام إما أن يحتمل التصديق أو التكذيب أو لا يحتمل أيا منهما.

وعند ابن هشام ينقسم الكلام إلى خبر وإنشاء فقط، حيث قال عن التقسيم السابق: وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم والتحقيق خلافه وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء[٥].

---

(1) ابن هشام، المغني: ٢/ ٤٣٧ وما بعدها.

(2) ابن هشام، المغني: ٢/ ٤٤٠- ٢/ ٤٧٢.

(3) السابق: ٢/ ٤٧٢ – ٢/ ٤٩٠.

(4) السابق: ٢/ ٤٩١ وما بعدها.

(5) ابن هشام، شرح شذور الذهب: ١٢ القاهرة. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

وقال السيوطي في ذلك: اعلم أن الحذاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره فيهما – يعني الخبر والإنشاء – وليس له قسم ثالث[١].

٢- الجملة في الدرس اللغوي الحديث مفهومها وأقسامها.

(مفهوم الجملة)

إن أول ما يلاحظ عن الجملة ومفهومها في الدرس اللغوي الحديث – وبخاصة عند من تأثروا بالمنهج الغربي – أنه يفرق بين دراسة الجملة كنمط له قوالبه ودراساتها كحدث كلامي، قال الدكتور عبد الرحمن أيوب: عبارة:المبتدأ والخبر جملة اسمية تصف نموذج الجملة الاسمية، بينما تصف عبارة: (محمد قائم) جملة اسمية مثالاً واقعيًا لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى، وإذا صح أن العبارة الأولى تصف نموذج الجملة الاسمية وأن الثانية تصف مثالاً لها فإنه من اللازم أن نفرق بين نماذج الجمل التي توجد في لغة من اللغات وبين الأمثلة التي تتردد في استعمالنا لكل منها [٢].

وفي العصر الحديث ظهرت تيارات متباينة ومناحٍ مختلفة في دراسة اللغة، ومن ثم تعددت تعريفات الجملة وتباينت، فالجملة عند (سابير١٨٨٤-١٩٣٩) هي: التعبير اللغوي عن قضية[٣] ويبدو من هذا التعريف أنه راعى شقي اللغة المبنى والمعنى معًا.

وظل الاهتمام بالمبنى والمعنى كليهما إلى أن جاء (بلومفيلد ١٨٧٨-١٩٤٩) حيث اهتم بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة أكثر من اهتمامه بفكرة تمام المعنى، أي أن تعريفه كان مركزًا على المبنى دون المعنى حيث قال: الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه[٤].

---

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٧٥ بيروت. المكتبة الثقافية ١٩٧٣م.

(2) د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي: ١٢٥، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٧م.

(3) د. عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: ٣٥، بيروت، دار النهضة ١٩٨٦م.

(4) د. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ١٣ وما بعدها.

واهتم تشومسكي اهتماما كبيرا بالجملة، واعتنى بها أيما اعتناء. ووظيفة قواعد اللغة عنده قادرة على توليد ما لا حصر له من الجمل، ولهذا التوليد قواعد أطلق عليها القواعد التوليدية. كما أن هناك مجموعة من القواعد الأخرى يمكن من خلالها تحويل جملة إثباتية – مثلاً – إلى منفية، أو تحويل جملة المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول وهكذا، وهذا التحويل – أيضًا – له قواعد سماها تشومسكي بالقواعد التحويلية، وهي الخطوة الثانية في منهجه، الذي عرف – بضم ها تين الخطوتين – بنظرية القواعد التوليدية التحويلية[١].

كما أنه عمل على إحياء نظرية القواعد الكلية الواحدة لجميع اللغات، وهي نفسها النظرية التي نادى بها دي سوسير من قبل، وملخص هذه النظرية أنه وضع ثلاثة أقسام للكلام وأراد أن تكون عامة تطبق في بناء أي جملة، وقد حصر الأقسام الثلاثة في النماذج التالية (فاعل ومفعول وفعل)، و(فاعل وفعل ومفعول)، و(فعل وفاعل ومفعول) [٢]، وأوضح – كذلك – مبرهنا على أنه ثمة جمل بلا معنى ولكنها صحيحة نحويًا مثل جملة الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام حانقة[٣]، وهذه الفكرة – المعبر عنها تشومسكي – قد سبقه إليها نحاتنا القدامى، قال سيبويه في باب أطلق عليه باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب[٤].

هذا، وإذا قصدنا إلى مفهوم الجملة عند لغوينا العرب في العصر الحديث فإنه يلحظ أن ثمة اتجاهات متباينة ومختلفة في تعريف الجملة، فمنهم من اتبع نحوينا القدامى في تعريفهم الجملة، ومنهم من اتبع المدارس الغربية الحديثة. وكاد يتفق أكثرهم في تعريفها مع الرأي القائل: بأنه لابد من توافر أمرين في حد الجملة، هما:

---

(1) راجع: د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ١٢٨ وما بعدها. القاهرة. دار الثقافة العربية، ١٩٨٧.

(2) راجع: د. محمد حماسة، النحو والدلالة: ٤١ وما بعدها، القاهرة. مطبعة المدينة، ١٩٨٣.

(3) راجع: د. محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ١٥.

(4) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥ تحقيق الأستاذ محمد عبد السلام هارون، بيروت. دار الكتاب العلمية. ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

الاستقلال والفائدة، وذلك على حد تعريف نحاتنا العرب لها بأنها: كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه[١].

فعرفها الدكتور مهدي المخزومي: أنها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات[٢].

وعرفها الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: إن الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر[٣].

وعرفها الأستاذ عباس حسن بأنها: ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد ومستقل[٤].

وذكر أستاذنا الدكتور تمام حسان أن: الجملة أعم من الكلام مستقلة بنفسها وتحقق الفائدة[٥] وقال في موضع آخر: فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة[٦].

وعرفها الدكتور كمال بشر أنها: وحدة لغوية يتم بها الكلام في الموقف المناسب[٧].

وعرفها الدكتور شعبان صلاح أنها: ما استقل من التعبيرات اللغوية بتمام الإفادة[٨].

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الأيضّاح: ١/ ٢٧٢، العراق – دار الرشيد، ١٩٨٢م.

(2) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١، بيروت، منشورات الكتب العصرية ط الأولى ١٩٦٤.

(3) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة: ٢٧٦ وما بعدها، القاهرة. الأنجلو المصرية ط السابعة ١٩٤٤م.

(4) الأستاذ عباس حسن، النحو الوافي: ١/ ١٥. القاهرة، دار المعارف. ط السابعة بدون.

(5) الدكتور تمام حسان، مناهج البحث في اللغة. القاهرة، الأنجلو المصرية ١٩٩٠.

(6) الدكتور تمام حسان، الأصول..: ١٣٠ القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

(7) الدكتور كما بشر، علم اللغة العام: ١٩٠، القاهرة. دار المعارف ط الرابعة ١٩٧٥م.

(8) الدكتور شعبان صلاح، الجملية الوصفية: ١٦ رسالة ماجستير. مخطوطة بدار العلوم جامعة القاهرة.

obeikandl.com

وعرفها الدكتور علي أبو المكارم بأنها: نظام من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدي معنى مفيدًا في الموقف والسياق[١] ومذهبه في مفهومها يرمي إلى أنه لابد من اشتمالها على عنصرين أساسين هما: المسند والمسند إليه، غير أنه يرى: أنه لا ضرورة لهذه الثنائية في تحديد الحد الأدنى لعناصر الجملة عند الأخذ بفكرة الإفادة[٢].

ويوضح الدكتور محمد حماسة أن: وجوب الفائدة للمخاطب هو المحك في تحديد مفهوم الجملة، بل الفيصل في معرفة أطرافها[٣] ويبدو ذلك واضحًا من خلال تعقيبه على تعريف النحاة للجملة بأنها: ما يحسن عليه السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب[٤] أو أنها: كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه[٥] حيث قال: ومن الملاحظ أن حسن السكوت غير وجوب السكوت، فكأن حسن السكوت علامة فحسب على كمال الجملة. وهذا مشروط بكون الجملة مما يمكن أن ينطق بها في نفس واحد بطبيعة الحال. وإذن، ليس كل سكوت دليلاً على كمال الجملة، وليس عدم السكوت أيضًا دليلاً على عدم انتهاء الجملة[٦].

والجملة عند الدكتور أحمد عبد العظيم: وحدة لغوية يحملها المتكلم وحدته الشعورية، وينظم الأولى تبعًا للثانية.. [٧] كما أنه يرى: أن كل ما يصدر عن المتكلم يحتاج إليه السامع...[٨]

---

(1) د. أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي: ٢/ ١١٤.
(2) المرجع السابق: ٢/ ٥٢.
(3) د. محمد حماسة، الجملة في الشعر العربي: ٢٥. القاهرة. مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
(4) المبرد، المقتضب: ١/ ١٤٦ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ.
(5) ابن جني، الخصائص: ١/ ٣١.
(6) الجملة في الشعر العربي: ٢٤.
(7) أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلة: ١٦٤. القاهرة. دار الثقافة العربية ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
(8) المرجع السابق: ١٦٤.

(أقسام الجملة)

أما عن تقسيم الجملة عند اللغويين العرب في العصر الحديث فيلاحظ فيه أنه قد تباين واختلف عن تقسيم الجملة عند نحاتنا القدامى، كما يلاحظ فيه أيضًا أنه قد تأثر إلى حد ما عند بعضهم بالدرس اللغوي الحديث عند الغرب. وسيكتفي البحث فقط بعرض أربعة نماذج من هذه التقسيمات منعا للإطالة أو التكرار. ومنها:

- تقسيم الجملة عند الأستاذ إبراهيم مصطفى

تنقسم الجملة عنده إلى: جملة تامة، وجملة ناقصة.

١- الجملة التامة: وهي التي تشتمل على ركني الإسناد، وهذا يشمل الاسمية والفعلية فتكون الجملة التامة جملة اسمية وجملة فعلية.

٢- الجملة الناقصة: وهي التي تشتمل على ركن واحد من ركني الإسناد، ويتم بها المعنى، ومن هذه... جملة المفعول المطلق الذي حذف فعله نحو: تحية، وسلاما... إلخ، ومنها جملة النداء نحو: يا محمد..[(١)].

- تقسيم الجملة عند الدكتور عبد الرحمن أيوب

جاء تقسيم الدكتور عبد الرحمن أيوب متأثرًا بتقسيم الأستاذ إبراهيم مصطفى لكن مع اختلاف في المصطلح، فكل منهما قد اهتم بفكرة الإسناد، فعند الأستاذ إبراهيم مصطفى الجملة تنقسم إلى (تامة وناقصة) أما عند الدكتور عبد الرحمن فإنها تنقسم إلى (إسنادية وغير إسنادية) فالإسنادية عنده تنقسم إلى: (جملة اسمية وجملة فعلية) وغير الإسنادية منها: جملة النداء، وجملة نعم وبئس وجملة التعجب. وفي كلامه ما يدل على نقده لتقسيم النحاة حيث قال: وقد جعلوا من الجمل الفعلية جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب ونحن لا نرى رأي النحاة هذا[(٢)].

---

(1) انظر: الأستاذ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ١٤٢. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٣٧م.
(2) د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ١٢٩.

obeikandi.com

- تقسيم الجملة عند الدكتور محمد حماسة

بداية أشار الدكتور محمد حماسة إلى تقسيم الدكتور عبد الرحمن أيوب، وهو أن الجمل عنده تنقسم إلى نوعين: إسنادية وغير إسنادية، ثم قال: ونحن نوافق الدكتور أيوب على هذا التقسيم، وإن كان بحاجة إلى تفصيل أكثر تحديدًا.. [١].

ثم قسم الإسنادية إلى تامة وموجزة، وعن أسس هذا التقسيم قال: لذلك سوف تنسب الجمل الإسنادية إلى صدورها، وكذلك الجمل الموجزة وأما الجمل غير الإسنادية فسوف تنسب إلى معناها التركيبي.. [٢].

وقسم الإسنادية التامة إلى: جملة اسمية، وفعلية، ووصفية[٣]. وقسم الإسنادية الموجزة: -وهي الجمل التي تتألف من طرف واحد أو هي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويحذف العنصر الثاني حذفًا واجبًا أو غالبًا- إلى: (الجملة الفعلية الموجزة، والجملة الاسمية الموجزة والجملة الجوابية الموجزة) ويعني بالجملة الجوابية الموجزة: كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفيا بنفسه، مغنيًا في موقعه عما سواه.. ثم قال: والذي يعنينا هنا هو الإجابات الموجزة التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر التركيب إذ ذكر وحده في غير سياق الإجابة عن سؤال لا يكون مفهما يحسن السكوت عليه، ولكنه في سياق الإجابة عن سؤال مفهم ومفيد[٤].

وقسم الجمل غير الإسنادية بحسب معناها التركيبي إلى سبعة أنواع: جملة الخالقة: وتتكون من خالفة (اسم فعل)، وقد يكون معها ضميمة مرفوعة أو منصوبة، والجملة التعجبية، وجملة المدح والذم، وجملة خالفة الأصوات، والجملة الندائية، والجملة القسمية، والجمل التحذيرية والإغرائية[٥].

هذا، ومن الملاحظ أن الدكتور محمد حماسة في تقسيمه السابق قد راعى جانب

---

(1) د. محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٥٣. القاهرة، مكتبة دار العلوم

(2) د. محمد حماسة، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث:٦٣.

(3) السابق: ٧٩ – ٨٧.

(4) السابق: ٨٧ –٩٥.

(5) السابق: ٩٧ – ١١٠.

الشكل تارة وجانب المعنى تارة أخرى، فتقسيم الجمل الإسنادية التامة والموجزة يراعي جانب الشكل، وتقسيم الجمل غير الإسنادية يقوم أساسًا على المعنى التركيبي.

- تقسيم الجملة عند الدكتور محمود نحلة

وتنقسم الجملة عند الدكتور محمود نحلة إلى:

١- الجملة الاسمية: وهي التي لا يكون المسند فيها فعلاً لا جملة.

٢- الجملة الفعلية: وهي التي يكون المسند فيها فعلاً لا جملة.

٣- الجملة الوصفية: وهي التي يكون المسند فيها وصفًا عاملاً.

٤- الجملة الجملية: وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط[١].

واشترط في الجملة الجملية أن يكون المسند إليه فيها غيره في جملة المسند.. ومثال الجملة الجملية: زيد قام أبوه فهذه الجملة يلاحظ فيها أن المسند إليه فيها وهو زيد غير المسند إليه في جملة المسند وهو أبوه. أما جملة زيد قام فهي عنده جملة فعلية تقدم فيها الفاعل، وهي جملة بسيطة مكونة من فاعل مقدم على فعل[٢]، وليست جملة كبرى كما رآها ابن هشام[٣].

ويلاحظ في تقسيم الدكتور محمود نحلة أنه جعل المسند مقياسًا حدد من خلاله نوع الجملة اسمية، وفعلية، ووصفية، وجملية.

---

(1) انظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٢٤ وما بعدها.

(2) انظر: السابق: ١٣٨.

(3) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ٢/ ٤٣٧ – ٤٤٠.

*** تعقيب ورأي:**

وبعد.. فإذا كان الأمر كما قال أستاذنا الدكتور محمد حماسة: إن أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد، وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية وقد يستغنى عنها ولكنها لا تبنى جملة في الأساس.. فإذا كان الكلام مفيدًا فإن العنصرين الأساسيين لابد أن يكونا موجودين لفظًا أو تقديرًا[١] فإنه يبقى أن أشير إلى أنه في الأغلب الأعم تكون هذه العناصر الزائدة أو هذه الإضافات نموًا في الجملة يعطيها معنى ووصفًا جديدين طبقًا للمقولة المعروفة أن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى سواء أكانت هذه الزيادة على مستوى المفردات أم الجمل.

ومما يدعم ذلك ويؤكده ما قاله أستاذنا الدكتور علي أبو المكارم: وقد لا يفيد ما تضمن عناصر الإسناد فائدة تامة، فضلاً عن أن تمام الفائدة قد يستدعي وجود عناصر أخرى في التركيب لا علاقة لها مباشرة بعناصر الإسناد...[٢] كما أن الجملة قد لا تتم تركيبًا ودلالة إلا حين ينتهي أداؤها لمكوناتها التي قد تتعدى أو تتجاوز ما اصطلح عليه بالفضلات[٣].

ومما يؤكد ذلك أيضًا ويقويه ما قرره نحاتنا أنفسهم من أن الحدث في الفعل عام ومبهم في هيئته ومتعلقه، وسببه، ومكانه، وحجمه، وعدده، ونوعه.. وغير ذلك مما يتعلق بالحدث[٤].

ولعل ما يؤكد ذلك – أيضًا – ما جاء عن ابن جني في حذف الحال، حيث قال: وحذف الحال لا يحسن وذلك؛ أن الغرض فيها إنما هو تأكيد الخبر بها وما

---

(1) د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية: ٣٠.

(2) د. أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي: ٢/ ٣٧، وانظر في ذلك أيضًا: استيفن أولمان دور الكلمة في اللغة: ٦٢ ترجمة د. كمال بشر. القاهرة. مكتبة الشباب. الطبعة العاشرة ١٩٨٦م.

(3) د. أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي: ١٦٤.

(4) المرجع السابق: ١٦٤. وانظر – كذلك – في كتب النحو الأبواب التالية: الحال، الظرف، الجار والمجرور، المفعول لأجله، اسم الزمان، واسم المكان، المفعول المطلق.

طريقه التأكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه[١] وقوله في موضع آخر عن حذف المصدر: ولم أعلم المصدر حذف في موضع.. وذلك؛ أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز[٢].

كما يتضح – كذلك – مؤكدا في النعت المتمم للمعنى والفائدة في الخبر حيث إن حذفه يحدث خللاً في المعنى، وذلك كما في قوله تعالى: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}[٣] وقوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}[٤].

فإذا كان الأمر كذلك، وهو أن الدلالة – فضلاً عما يقوم به ركنا الإسناد – هي مقياس الفضلة أو المكمل، أو على حد ما اصطلح عليه البحث المقيد أو القيد فإن البحث يرى أنه من تمام الفائدة وتتمتها لهذه الدراسة التمهيدية أن يلقى الضوء – ثانيًا – على مفهوم التقييد والغاية منه، وذلك من خلال ما يلي:

- مفهوم التقييد، وموقعه من الدراسات النحوية وغيرها.
- أغراض التقييد ومواضعه من الجملة.

---

(1) ابن جني، الخصائص: ٢/ ٢٥٧.
(2) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٧.
(3) من الآية: ١٦٦ من سورة الشعراء.
(4) من الآية: ٢٤ من سورة الروم.

ثانيًا - مفهوم التقييد والغاية منه

- **مفهوم التقييد، وموقعه من الدراسات النحوية وغيرها**

*** التقييد لغة**

جاء في لسان العرب مادة قيد:

القيد: ما ضَمَّ العَضُدَتَينِ المؤخَّرتَين من أعلاهما من القِدِّ. والقيدُ: القِدُّ الذي يضمُّ العرقُوتينِ من القَتَب.. والجمع: أَقياد وقيود. وقد قيَّده يقيده تقييدًا.. وقيَّد العلم بالكتاب: ضبطه، وقيد الكتاب بالشكل: شكله، وتقييد الخط: تنقيطه وإعجامه.. والمقيد من الشعر: خلاف المطلق.. وفي الحديث: قيَّد الإيمانُ الفتكَ[1]، أي أن الإيمان يمنع عن الفتك ما يمنع القيد عن التصرف، فكأنه جعل الفتك مقيدًا[2].

وفي المعجم الوسيط:

قاده: قيدًا: جعل في رجله القيد.. والقيد: حبل ونحوه في رجل الدابة.. فيمسكها، والجمع أقياد قيود...[3].

فالمعنى المشترك كما يبدو هو: الإحكام، والتقوية، و التأكيد والضبط. كما أنه يعني به: الإبانة والتجلية والتوضيح. إذن فالتقييد هو: تقوية الشيء وإحكامه بأدوات أو آليات يصل بها المقيِّد إلى بغيته وهدفه؛ إذ إنه من المعلوم أن الحكم كلما ازدادت قيوده أو مقيداته ازداد أيضًاحًا وتخصيصًا، ومن ثم تصبح الفائدة واضحة جلية.

- الفرق بين القيد والتقيد

من الواضح تبعًا للعرض اللغوي لهذه المادة قيد أن ثمة فرقًا بين التقييد كعملية

---

(1) أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك برقم ٨١١٨، كتاب الحدود. من حديث أبي هريرة ﷺ الإيمان قيد الفتك، لا يقتل مؤمن»: ٤/ ٥٠٢ وما بعدها وورد في فتح الباري لأبي حجر العسقلاني: ١٢/ ٤٢٥.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة: قيد.

(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: مادة قيد.

حدثية يتم من خلالها توظيف أي قيد والقيد نفسه باعتباره الأداة التي بها تتم هذه العملية. وأقصد هنا بالقيد أو الأداة كما يقول الدكتور محمد يوسف حبلص: كل عنصر نحوي.. لا يصلح أن يقع في أحد موقعين: المسند إليه أو المسند، فكل عنصر نحوي لا يصلح لأن يشغل وظيفة مبتدأ أو فاعل أو نائب فاعل من جانب، ولا يصلح أن يشغل وظيفة فعل أو ما يسد مسد الفعل أو خبر من جانب ثان هو.. داخل في مفهوم الأداة.. [١].

- موقع التقييد من الدراسات النحوية وغيرها

بداية وقبل الشروع في عرض مفهوم الإطلاق والتقييد وموقعه من الدراسات النحوية تنبغي الإجابة على هذا التساؤل: هل الإطلاق والتقييد من مباحث الدراسات النحوية فحسب أم أن هناك دراسات استخدمته؟.

الحق أن هناك دراسات قد استخدمت هذا الإطلاق والتقييد وعنيت به – كذلك – المدلول اللغوي المشار إليه آنفًا، ومن هذه الدراسات

أولاً - الدراسات البلاغية (علم المعاني)

قال السكاكي: وأما الحالة المقتضية لتقييده – يعني المسند – فهي إذا كان المراد تربية الفائدة، كما إذا قيدته بشيء مما يتصل به نحو: المصدر.. أو ظرف الزمان.. أو المكان.. أو المفعول به.. أو الحال.. أو التمييز.. أو الشرط.. فهذه كلها تقييدات للمسند.. ولم أذكر الخبر في نحو: كان زيد منطلقًا؛ لأن الخبر هناك هو نفس المسند[٢].

وفي البلاغة الواضحة فصل كل من الأستاذين: علي الجارم ومصطفى أمين مفهوم الإطلاق والتقييد، ويتضح ذلك من قولهما: لكل جملة من جمل الخبر

---

(1) الدكتور محمد يوسف حبلص، أثر الوقف على الدلالة التركيبية: ١٣٧. القاهرة. دار الثقافة العربية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم: ١١٨، وراجع في ذلك أيضًا: الأيضّاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني: ٢/ ١١٤-١١٦. وكذلك: د. بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية: ٢/ ٧٣٨-٧٤٠.

والإنشاء ركنان: محكوم عليه، ومحكوم به، ويسمى الأول مسندًا إليه، والثاني مسندا، وما زاد على ذلك غير المضاف إليه والصلة فهو قيد... والقيود هي: أدوات الشرط والنفي، والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والنواسخ[١].

ثانياً: دراسات المفسرين (علم التفسير)

قال صاحب الإتقان في علوم القرآن: المطلق: الدال على الماهية بلا قيد، وهو مع القيد كالعام مع الخاص وذلك لتقييد الأيدي بقوله: {إِلَى الْمَرَافِقِ}[٢] في الوضوء، وإطلاقه التيمم.. قال العلماء: متى وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا بل يبقى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده[٣].

ثالثاً - الدراسات الفقهية (علم أصول الفقه)

قال الشيرازي في اللمع: واعلم أن تقييد العام بالصفة يوجب التخصيص كما يوجب الشرط والاستثناء وذلك مثل قوله:{فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ}[٤] فإنه لو أطلق الرقبة لعم المؤمنة والكافرة، فلم قيده بالمؤمنة وجب التخصيص [٥].

رابعاً- الدراسات النحوية

هذا، وقبل أن يأخذ البحث – أيضًا – في عرض موقع التقييد من الدراسات النحوية أود أن أشير إلى أن ما ورد من ذكر لمفهوم الإطلاق والتقييد في الدراسات السالف ذكرها علم المعاني، وعلم التفسير، وعلم أصول الفقه إنما هو صدى لما ذكرته المطويات النحوية، إذ إنها مباحث – كما هو معروف عنها – وفاها علم

---

(1) الأستاذان، علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة: ١٣٨. القاهرة. مكتبة الآداب، الطبعة الأولى.

(2) من الآية: ٦ من سورة المائدة.

(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٣١/٢. كذلك: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم المنسوب إليه رحمه الله تعالى: ص٤٠، تحقيق د. محمد إبراهيم عبادة. القاهرة. مكتبة الآداب. ط الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

(4) من الآية: ٩٢ من سورة النساء.

(5) الشيرازي الفيروزابادي، اللمع في أصول الفقه: ٢٤. القاهرة. مكتبة البابي الحلبي ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

النحو بسطًا وشرحًا وتوضيحًا.

وفي ضوء هذه الحقيقة سيعرض البحث لبعض مما ذكره النحاة في مباحثهم عن (الإطلاق والتقييد) مردفًا هذا العرض بمفهوم يحقق الغاية المرجوة.. وذلك من خلال بيان للمواضع التي تقيد منها الجملة تبعًا للقيد الوافد الذي على أثره – كما يرى البحث – تحكم الغاية وتربي الفائدة. ثم في عجالة وباختصار أتبع البحث ذلك بمفهوم عن الجملة المقيدة في لغة القرآن الكريم.

أولاً - عند سيبويه. ت ١٨٠هـ

في الحقيقة لم يصرح سيبويه – رحمه الله تعالى – بلفظ (الإطلاق) أو (التقييد)، بل إنه لم يجر لهما في كتابه – على اتساعه – ذكر على الإطلاق وإنما كان يكتفي في ذلك بتعبير يؤدي معناهما.

ومما يدل على تنويهه إلى معناهما مجتمعين قوله: وإذا قلت: ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين..[(١)].

ومما يدل على التقييد منفردًا لكنه لم يصرح به قوله: وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل[(٢)].

وقال -أثناء حديثه عن الحال-: هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب، وهو الحال وقع فيه.. وذلك قولك: ضربت عبد الله قائما، وذهب زيد راكبًا[(٣)].

وإبان حديثه عن كان وأخواتها قال: تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى..[(٤)].

---

(1) سيبويه، الكتاب: ٣٤ وما بعدها.
(2) السابق: ٣٤.
(3) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٤.
(4) المصدر السابق: ١/ ٤٥.

وعرض بالتقييد – أيضًا – أثناء حديثه عن المفعول لأجله، حيث قال: هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذرًا لوقوع الأمر، فانتصب، لأنه موقوع له؛ ولأنه تفسير لما قبله.. [١].

ثانيًا: عند المبرد. ت٢٨٥هـ

أما المبرد – رحمه الله تعالى – فقد لفظ بكلمة (المطلق) صراحة، وعني به مفهومه ومدلوله، ويتضح ذلك من قوله: والفعل المطلق يستغنى فيه عن ذلك، فيكون المفعول فيه فضله: كالحال والظرف والمصدر، ونحو ذلك، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة.. [٢].

ولعله من الملاحظ – أيضًا – أنه قد نوه في قوله السابق عن التقييد ويتضح ذلك التنويه أيضًا من قوله: فإن قلت: ضرب عبد الله زيدا أعلمتني من ذلك المفعول؟، وقد علمت أن ذلك الضرب لابد من أن يكون وقع في مكان وزمان، فإن قلت: (عندك) أوضحت المكان، فإن قلت: (يوم الجمعة) بينت الوقت.. فإن قلت: (قائمًا) عرفتني الحال منك أو منه، فإن قلت: (قاعدًا) أبنت عن حالك أو حاله[٣].

ثالثًا: عند ابن جني: ت٣٩٢هـ

وإلى مفهوم الإطلاق والتقييد كذلك نوه ابن جني –رحمه الله تعالى– في الخصائص وذلك دون أن يصرح بلفظيهما، ويتضح ذلك من حديثه عن حذف المصدر المفعول المطلق إذ إنه قال: ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة، أو التعريف، أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز[٤].

وفي موضع آخر راح يوضح أن الكلام تام بقولنا: زيد منطلق وإن لم تذكر معه

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٦٧، وانظر – كذلك – قوله في (المفعول معه): ١/ ٢٩٧.
(2) المبرد، المقتضب: ٣/ ١١٦.
(3) المصدر السابق: ٣/ ١١٦.
(4) ابن جني، الخصائص: ٢/ ٢٥٧.

شيئا من الفضلات: مصدرًا ولا ظرفًا ولا حالاً.. ولا غيره، وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره[١].

رابعًا: عند عبد القاهر الجرجاني: ت. ٤٧١أو ٤٧٤هـ

تحدث عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله تعالى – صراحة عن (الإطلاق والتقيد) فقد ذكر ذلك في أكثر من موضع. ذكره إبان تفصيله القول في الإثبات والنفي، حيث قال: وإذا عرفت ذلك فها هنا أصل وهو: أنه من حكم النفي، إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام (تقييد) على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد.. [٢] ثم راح يفسر ذلك بقوله: أنك إذا قلت: أتاني القوم مجتمعين، فقال قائل: لم يأتك القوم مجتمعين، كان نفيه ذلك متوجها إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه[٣].

وذكر ذلك – أيضًا – عند حديثه عن (ما وإلا) حيث قال: إذا قلت: (ما ضرب زيدًا إلا عمرو) كان غرضك أن تختص (عمرًا) بضرب (زيد) لا بالضرب على الإطلاق.. [٤].

خامسًا – عند الزمخشري: ت ٥٢٨هـ

قال الزمخشري – رحمه الله – في المفصل أثناء تعريفه للمبتدأ والخبر: هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي: كان وإن وحسبت وأخواتها[٥] وقال ابن يعيش معلقًا: اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه، والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر، فأما الأفعال فنحو كان وأخواتها

---

(1)ابن جني، الخصائص: ٢/ ٢٥٧.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٧٩. قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر – رحمه الله تعالى – جدة. دار المدني ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(3) السابق: ٢٧٩.

(4) السابق: ٣٥٠.

(5) الزمخشري، المفصل في علوم العربية: ٢٣-٢٤ بيروت دار الجيل. الطبعة الثانية.

والحروف نحو إن وأخواتها وما الحجازية..[١].

سادسًا – عند الرضي: ت ٦٨٦هـ

تطرق الرضي – رحمه الله تعالى – في شرحه للكافية لمفهوم التقييد، وذلك في مواضع كثيرة، منها عند حديثه عن جملة الشرط والجواب حيث قال: .. لأن جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه[٢].

سابعًا - عند أبي حيان: ت٧٥٤هـ

وفي البحر المحيط ذكر أبو حيان – رحمه الله تعالى – التقييد وعني به مدلوله ومفهومه، وذلك إبان تعليقه على القيد (كان) في قوله تعالى {**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**}[٣] حيث قال: لا يراد بكان تقييد الخبر بالمخبر عنه في الزمان الماضي المنقطع في حق الله تعالى، وإن كان موضع كان ذلك، بل المعنى الديمومة، فهو تعالى رقيب في الماضي وغيره علينا[٤].

ثامنًا – عند ابن هشام: ت٧٦١هـ

وإذا انتقل بنا الحديث إلى ابن هشام نجده – أيضًا – قد ذكر التقييد وعني به كذلك مدلوله ومفهومه، حيث قال. إبان حديثه عن التعليق: أحدهما: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار –يعني الجملة المتصدرة بإحدى أدوات التعليق– نحو: قوله تعالى: {**أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ**}[٥]؛ لأنه يقال: فكرت فيه..[٦].

وعند حديثه – رحمه الله – عن (النعت) قال: كـ(جاءني) رجل راكب، ومررت برجل راكب، ومفهم من حال كذا: مخرج النعت المنصوب كـ(رأيت رجلاً راكبًا، فإنما سبق لتقييد المنعوت، فهو لا يفهم من حال كذا بطريق القصد، وإنما

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٨٣.
(2) الرضي الإستراباذي: ٢/ ٢٥٦ بيروت. دار الكتب العلمية، بدون.
(3) من الآية: ١ من سورة النساء.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: ٣/ ٥٠٠ بيروت، دار الفكر ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
(5) من الآية: ١٨٤ من سورة الأعراف.
(6) ابن هشام، مغني اللبيب: ٢/ ٤٧٨.

أفهمه بطريق اللزوم[١].

- مفهوم التقييد مقارنة بالإطلاق:

من خلال ما عرض وفي ضوء ما تحدثت به الدراسات النحوية عن (الإطلاق والتقييد) والمنقول عنها سلفا يمكن أن يخلص البحث ببيان لمفهوم (التقييد مقارنة بالإطلاق) بأنه: إذا اقتصر على ذكر المسند إليه والمسند من الجملة اسمية كانت أو فعلية فالحكم مطلق، والإطلاق يكون حينما لا يتعلق الغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه، وإذا زيد عليهما شيء مما يتعلق بهما أو بأحدهما، أو على ما يتعلق بما يتعلق بهما أو بأحدهما فالحكم عندئذ مقيد والتقييد يكون حينما يتعلق الغرض بتقييده بوجه مخصوص بحيث لو حذف القيد من الجملة لكان الكلام كذبًا[٢] أو غير مقصود[٣].

ذلك، سواء أكان القيد أو المقيد عاملاً ومن ثم تنتج عنه آثار لفظية قد تتبعها آثار تركيبية أم غير عامل، يستوي في ذلك – أيضًا – أن يأتي متصدرة به الجملة أو أن يأتي مقيدًا في ثناياها، أو أن يأتي بعد تمام ركني الإسناد فيها؛ إذ إن ما يخص البحث ويعنيه بالقصد هو المعنى الدلالي أولاً وهو الجانب المعني بالمعنى ثم الجانب اللفظي التركيبي ثانيًا، والثاني هذا لا غنى عنه – أيضًا –؛ إذ لولاه ما استقام المعنى الدلالي وما تولد؛ لأنه ما تولد معنى دلالي إلا من خلال تراكيب محكمة ورصينة في نظمها وتأليفها.

أغراض التقييد ومواضعه من الجملة:

تأتي القيود أو المقيدات في التراكيب، لتحقيق أغراض ومقاصد ومزايا يهدف بها المتكلم – الذي يحمل جملة قوله أحاسيسه ومشاعره، وكيانه بوصفه إنسانًا يفكر

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٠.

(2) وذلك نحو قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ} الآية: ٣٨ من سورة الدخان إذ لو حذف الحال وهو (لاعبين) لكان الكلام كذبا بدليل المشاهدة.

(3) وذلك كما لو حذف القيد (يكاد) من قوله تعالى: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} من الآية ٣٥ من سورة النور لفات الغرض المقصود، وهو إفادة المقاربة.

ويتدبر ثم يعبر بلسانه الداعي – إلى تحقق الفائدة لدى السامع باعتبارها المناط الذي من أجله نظمت هذه التراكيب.

وانطلاقًا من هذه المفاهيم وفي ضوء هذه الحقيقة يكون التقييد – ولا ريب – لتمام الفائدة وتربيتها لما تقرر من أن الحكم كلما زاد قيده زاد خصوصية، وكلما ازداد خصوصية ازدادت فائدته لا فرق بين مسند إليه أو مسند أو غيرهما.

وتقييد الجملة يكون بالنواسخ، والنفي، والمفاعيل الخمسة وما ألحق بها من حال وتمييز ومستثنى، والتوابع، وأدوات الشرط. وتفصيل ذلك وبيانه على النحو التالي:

فالجملة عند تقييدها بـ (النواسخ) يكون للأغراض التي تؤديها معاني ألفاظها: كالاستمرار – مثلاً – أو لحكاية الحال الماضية في كان أو غير ذلك مما سجله البحث...،وكالتوقيت بزمن معين في أصبح وظل وبات...أو غير ذلك من معان...، وكالاستمرار في زال وبرح وفتئ...وكالتوقيت بحالة معينة في مادام. وكالمقاربة في كاد وعسى وطفق وقام...أو غير ذلك مما سجله البحث...،وكالتأكيد في إن وأن أو غير ذلك من معان...وكالاستدراك في لكن وكالتشبيه في كأن وكالتمني في ليت وكالرجاء في لعل وكاليقين في وجد وألفى ودري ورأى وعلم أو غير ذلك من معان..، وكالرجحان أو الاعتقاد في جعل وزعم وظن وحسب.. أو غير ذلك من معان...،وكالتحويل في جعل ورد وترك واتخذ وتخذ وكالإعلام أو الإخبار في(أرى ونبأ وأنبأ...)فضلا عن ذلك كله ما سجله البحث من آثار تركيبية ولفظية نتجت جراء هذا التقييد، فقد وضح ذلك وفصِّل في مواضعه، وذلك تبعًا لما أحدثه كل قيد من تغيير.

والجملة عند تقييدها بـ (النفي) يكون لسلب النسبة على وجه مخصوص مما تفيده أدوات النفي، وهي: ليس وما ولا ولات وإن ولن ولم ولما منها ما يختص بالدخول على الجملة الاسمية، ومنها ما هو مختص بالدخول على الجملة الفعلية، وقد رصد كل قيد من هذه القيود وما يقوم به، كل في موضعه.. فمثلاً لا يؤتي بها للنفي مطلقًا.. وليس، وما، وإن ولات لنفي الحال أو غير ذلك مما سجله

البحث...، ولن للنفي في المستقبل، ولم ولما لنفي المضي إلا أنه بـ (لما) ينسحب إلى ما بعد زمن التكلم، كما أنه يختص بالمتوقع... و (لما) في النفي تقابل القيد قد في الإثبات، ومن ثم يكون منفيها قريبا من الحال، لهذا لا يصلح أن نقول: لما يأتي العيد في العام الماضي.

والجملة عند تقييدها بالمفاعيل الخمسة وما ألحق بها يكون لبيان ما وقع عليه الفعل(المفعول به) ولبيان نوعه أو لبيان عدد حدوثه أو لتوكيد (المفعول المطلق)، ولبيان علة وسبب الحدوث (المفعول له) ولبيان ما وقع فيه (المفعول فيه) ولبيان مصاحبه (المفعول معه) وتقيد الجملة بالحال لبيان هيئة صاحبها وتقيد التمييز لبيان ما خفي من ذوات أو نسبة، وتقيد بالمستثنى منصوبا لبيان الإخراج من الحكم، فضلاً عن ذلك كله ما سجله البحث من آثار تركيبية نتجت جراء هذا التقييد وقد ذكر كل في موضعه.

والجملة عند تقييدها بالتوابع يكون لبيان ما يسجله كل تابع في موضعه من المعاني والأغراض. فـ (النعت) يقيد به لأغراض: منها تخصيص المنعوت إن كان نكرة، وتوضيحه إذا كان معرفة، ويقيد به كذلك للتوكيد، أو المدح، أو الذم، أو الترحم. أما (التوكيد) فيؤتي به تقييدا للتقرير وتحقيق المفهوم عند غفلة السامع، أما (عطف البيان) فيقيد به للتوضيح أو المدح وتقيد الجملة بـ (عطف النسق) لتفصيل المسند إليه نحو: اجتهد محمد وأخوه أو لتفصيل المسند مع الاختصار نحو: جاء نصر فمنصور أو ثم منصور. أو ما تفيده حروف العطف النسق من معان مثل (مطلق الجمع) أو (الترتيب) في الواو و(الترتيب مع التعقيب) في الفاء و(الترتيب مع التراخي) في ثم و(الشك أو التخيير أو التفصيل) في أو و(الإضراب) في أم وبل ويؤتي بـ (بالبدل) مقيدًا لزيادة الفائدة والأيضًاح؛ لأن (البدل) مقصود بالحكم بعد الإيهام.

والجملة عند تقييدها بالشرط يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط، كالزمان في متى وأيَّان والمكان في أين وأنى وحيثما والحال في كيفما والتعميم في من وما كذلك ما يؤديه كل قيد من القيود التالية فـإن يؤتي بها

(للاستحالة والاحتمال والشك) ولو تفيد انتفاء الشيء، بسبب انتفاء غيره في الماضي مع القطع بانتفاء الوقوع، ويقيد بـ إذا للتحقق أي: لتحقيق الوقوع.

تلك كوكبة من القيود أو المقيدات سجلها البحث مفصلة في طيات مباحث فصوله، وثمة طائفة أخرى – نظرًا لمساحة البحث ومحدوديته وخوفًا من الإطالة المؤدية حتما إلى تضخم العمل – سيكتفي بالإشارة إليها، وهي ما يلي:

ـ (حروف الجر) باعتبارها متعلقات تتعلق بالمسند وهو أحد ركني الإسناد في الجملة، وهذه الحروف وظيفتها – فضلا عن معانيها – صرف الفعل الذي تتعلق به إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها الفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم[١] وقد جيء بهذه الحروف تقييدًا كما قرر النحاة: لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء»[٢].

ـ (الاستفهام) فالجملة عند تقييدها يكون للأغراض التي تؤديها أدوات الاستفهام.. فالجملة باعتبارها وحدة لغوية تتكون من مجموعة عناصر يصلح كل واحد منها أن يكون مقصودا بالسؤال. فالسؤال قد يكون عن المسند إليه أو المسند أو قد يكون عما يتبعه من متعلقات أو قيود كالمفعول والحال والجار والمجرور.. إلخ.

ـ (الجملة) فقد تقيد الجملة عبر علاقة نصية سياقية ما بجملة أخرى وأن هذه الجملة الأخرى قد تكون تفسيرا للجملة التي قبلها أو تعليلاً... أو توكيدًا... أو تفصيلاً... أو سببًا... أو تعقيبًا...إلى غير ذلك من العلاقات النصية السياقية الرابطة بين الجمل[٣].

---

(1) انظر: د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ٩.

(3)انظرللمؤلف: يونس، د.أحمد عزت ، العلاقات النصية في لغة القرآن الكريم. القاهرة. دارالآفاق العربية. ط١. ٢٠١٤م

ثالثاً: الجملة المقيدة في لغة القرآن الكريم

إن القارئ المتأمل.. حين يقرأ القرآن الكريم يستطيع أن يدرك – بذوقه – أن تركيب الجمل وسبكها هو الذي يمنح كلماته حظها من الحياة. فهناك الجملة القصيرة البسيطة المطلقة المكتفية بعنصري الإسناد، كما في قوله تعالى: {هَذَا خَلْقُ اللهِ}[1] وقوله تعالى: {أَتَى أَمْرُ اللهِ}[2] وهناك الجملة التي تطول إلى حد ما، وذلك بسبب كثرة متعلقاتها أو مكملاتها، أو على حد ما اصطلح عليه البحث قيودها أو مقيداتها.

وثمة جملة أخرى قد تطول أكثر؛ لأنها تتكون من جمل. وقد تتكاثر وتتزايد الجمل الداخلة في تكوين الجملة، كأن تقع جملة ما خبرًا، وفيها فاعل أو مفعول أو جار ومجرور ثم يوصف هذا المفرد بجملة يقع فيها حال، أو استثناء، أو شرط، وقد تعطف على هذه أو تلك جملة أو جملتان، وهكذا تمتد وتطول الجملة تقييدا بهذه القيود.

وجملة الشرط – في ذلك – مثال واضح، فقد تترادف جمل معطوفة على جملة الشرط ثم تأتي جملة الجزاء، وقد تكاثرت على عاتقها – أي: جملة الجزاء – هي الأخرى جملة من الجمل.

وقد نبه عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله تعالى – على هذا التداخل في الجمل وعرض لذلك أنماطا وضروبا من الجمل الممتدة الطويلة التي تذوب في تشكيلها مجموعة متكاثرة من الجمل القصيرة[3].

ولعل أصدق وصف لهذا البيان القرآني هو أن الجملة في لغة القرآن الكريم بناء متكامل؛ يأخذ بعضه بحجز بعض، ومن ثم لا يمكن أن يؤخر ما قدم أو يقدم ما

---

(1) من الآية: ١١ من سورة لقمان.
(2) من الآية: ١من سورة النحل.
(3) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٤٤-٢٤٨.

أُخِّر أو أن يذكر ما حذف أو يحذف ما ذكر أو يوجز فيما أطيل فيه أو يطنب فيما أوجز فيه أو يطلق فيما قيد فيه أو يقيد فيما أطلق فيه فلكل كلمة مع صاحبتها موقف وبيان[١]. قال تعالى: {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}[٢].

وبعد.. فقد حدد البحث – تبعا لما تقدم – مفهوم الجملة، ورأى أن مفهومها قد شمل الإسناد بركنيه وتعداه إلى ما اصطلح عليه البحث القيود أو المقيدات، سواء كانت هذه القيود سوابق تتصدر بها الجملة القرآنية أو تأتي في متن ثناياها، أو لواحق تأتي بعد تمام ركنيها؛ فالجملة – كما يراها البحث – كل متكامل بقيودها كما أنه يراها وحدة لغوية يحملها المتكلم وحدته الشعورية[٣].

ولعل فهم الجملة وسبكها، ومناقشة تفصيل مكوناتها ليس بأهم من فهم مدلولها مصورة في قيودها.

هذا، وفي الصفحات التالية سيوجه البحث كل غايته شطر دراسة الجملة القرآنية المقيدة، ومن معالجتها تتضح –أيضًا– الجملة المطلقة، إذ بضدها تتميز الأشياء.

---

(1) انظر: للدكتور أحمد جمال العمري. مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس الهجري، ص٢٩٥. القاهرة. دار المعارف. بدون.

(2) من الآية: ١ من سورة هود.

(3) راجع في ذلك: د. أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي دراسة نقدية: ١٦٤ وكذلك د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية: ٣٠.

obeikandl.com